التَّضخم وأهم أثاره الاجتماعية والاقتصادية وإمكانية كيفية الحد منها

د . عبد السلام محمد عبد السلام الكبار
المعهد العالي للعلوم والتقنية / ككلة

مقدمة

تُعد ظاهرة التَّضخم وارتفاع الأسعار من الظواهر العالمية، التي لها آثار اقتصادية، واجتماعية سلبية ، وقد وصلت نسبة التَّضخم في العديد من الدول إلى رقم مزعج، حيث وصل في بعض الدول الصناعية كأمريكا والدول الأوربية ما يفوق 9% وكان ذلك في أواخر السبعينات وأوائل الثمانيات. ولم تِسْلمْ الدول النامية من هذه الآفة، حيث تسببت في العديد من المشاكل من بينها زيادة طباعة وعرض النقود.

التَّضخم ما هو إلا انعكاس ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة وفي واقع الامر ان وجود التَّضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

ومن ناحية أخري هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها بين مختلف الجوانب من حيث الطلب والعرض. فالتَّضخم يعني انخفاض قيمة النقد، فعندما تزداد قيمة النقد التي يتداولها الناس بسرعه أكبر تزداد المنتوجات التي يستطيعون اقتنائها، فان العملة تفقد جزءً من قيمتها، حيث ان الزيادة الناتجة عن ازدياد معدل التَّضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال.

وزيادة الطلب هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار للفائدة على التمويل المعروض وفق العرض والطلب، فيزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج؛ وذلك لتوفير فرص استثمارية للمستثمرين باختلاف مستويات الفائدة والمخاطرة المتوقعتين لأي فرصة استثماريه، تم اختيارها.

ويصاحب الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة في حين ان زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، حيث أفاد المصرف المركزي الليبي بانه يتوقع ارتفاع نسبة التَّضخم 7% جراء زيادة السلع الاستهلاكية. ويلاحظ ان التَّضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الانشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

مشكلة البحث

تعتبر ظاهرة التَّضخم من أشد الظواهر تعقيداً، فهي ذات طبيعة مركبة نقدية واقتصادية واجتماعية. كما ان لها ابعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وقد تكون نتائجها خطيرة اذا ما استشرت في هيكل الاقتصاد القومي، حيث ان مشكلة الدراسة تتمثل في **الارتفاع المفرط في الأسعار. وانخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات والمتمثل في انخفاض القوة الشرائية** من خلال تأثر افراد المجتمع وخاصة محدودي الدخل لعدم وجود سياسه واضحة تنظم تحديد وتنفيد البرامج التأمينية في ظل التَّضخم واتفاقيات القات.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. تهدف الدراسة لتقديم تصور متخصص مبني على أسس علمية لعلاج مشكلة التَّضخم وأثاره
2. اقتراح توصيات وأساليب لمعالجة مشكلة أثار التَّضخم.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الاتي

1. الجانب العلمي تأتي الأهمية العلمية للبحث من خلال طرح واستخدام أساليب متخصصة تبني على أسس علمية لتقديم العلاج لمشكلة أثار التَّضخم.
2. الجانب التطبيقي بحيث يتم الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل اليها لمعالجة هذه الظاهرة.

فروض البحث

عدم وجود سياسة واضحة لتنظيم وتحديد وتنفيذ السياسة التأمينية في ظل التضخم والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية (القات)[3] ومن أسباب التضخم تدهور سعر الصرف، التضخم المستورد، التوسع النقدي، تدنى الانتاج وارتفاع التكاليف، زيادة الانفاق العام وارتفاع عجز الميزانية

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي وسيتم الاعتماد على أسلوب الدراسة المكتبية لتحقيق أهداف البحث والحصول على المصادر الثانوية المطلوبة، والوسائل الأخرى، من منشورات، ودوريات، وكافة المصادر المتنوعة الأخرى؛ لإ ثراء البحث وإظهاره بالشكل الجيد لتعم الفائدة للجميع.

حدود البحث :-

الحدود المكانية.:ليبيا

الحدود الزمنية : يتناول البحث الفترة من عام (2018-2019م) وخلال هذه الفترة مر الاقتصاد الليبي بالعديد من التقلبات الاقتصادية كتذبذب معدلات التضخم ،تدهور سعر الصرف ،زيادة معدلات البطالة

مفهوم التضخم وسماته

مدخل حول ظاهرة التضخم:

ليس هناك تعريف موحد أو معنى وحيداً للتضخم عند علماء المالية والاقتصاد، فالتعريف المالي للتضخم هو"زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي عن العرض الكلي نتيجة التوسع النقدي الجديد أو التوسع فـي الائتمان المصرفي يترتب عليها ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقـود " أمَّا التعريـف الاقتصادي للتضخم "زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي عن العرض الكلي يترتب عليه ارتفاع مـستمر فـي الأسعار وانخفاض في قيمة النقد"، وذلك نتيجة عوامل نقدية أو عوامل عينية هيكلية[4]..

أمَّا التضخم فِي الاقتصاد فهو زِيَادَة النُّقُود أَو وَسَائِل الدّفع الْأُخْرَى على حَاجَة الْمُعَامَلَات[5] ويُعرَّف التَّضخم كذلك بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى وينعكس عنه أثار تمس كل مستويات الدولة فعلى مستوى المستهلكين يؤثر التَّضخم على قدرتهم الشرائية مما ينعكس على مستوى معيشتهم وبالمثل الشركات الصناعية، حيث ترتفع أسعار المواد الخام ، وكذلك على مستوى الدولة حيث تنخفض القوه الشرائية لعملاتها أمَّام العملات الأخرى.

ويعرّف الاقتصاديون التَّضخم بانه(ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بمعدل أسرع من معدل الناتج المحلي).

ويعتبر التَّضخم من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير انه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشان تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

وهناك عدة تعريفات أخرى للتضخم هو زيادة في حجم النقود في السوق والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملات، ويقابله ارتفاع في سعر السلع والخدمات في الأسواق التجارية والمجال لا يسع لذكرها.[6]

سمات التضخم:[7]

من أبرز سمات ظاهرة التضخم انها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون •متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في ان واحد ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الانتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى .انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ انخفاض القوة الشرائية.

انواع التضخم :

ان تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود انواع متعددة لها وهذا لا يعني عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الانواع فقد تشترك في مظاهر وسمات خاصة وانواع التضخم هي:

1. **من ناحية تحكم الدولة في جهاز الأثمان** :تتحدد بعض انواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبته لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، وهي:

أ- **التضخم الطليق أو المكشوف:**يعني ارتفاع الأسعار دون أي قيد أو حد يوقفه ،كما يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، ودون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ووقفها، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية(حتى فقدان الثقة بها.

ب - **التضخم الكامن أو المكبوت(المقيد** :)التضخم الكامن يتمثل في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون ان تجد لها منفذ ا للإنفاق بفضل تدخل الدولة، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية و الاستثمارية ،وعلى ذلك فان التضخم قد يعبر عن الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أدائها وظيفتها أمَّا كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة.[8]

2. **حسب تعدد القطاعات الاقتصادية**

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة كما يلي [9]:

يصنف الاقتصادي ((كينز)) انواع التضخم المتفشية في سوق السلع إلى:

أ- **التضخم الرأسمالي** :وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فان أرباحا تقديرية كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستثمار والاستهلاك .

ب- **التضخم السلعي**:وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار.

أمَّا بالنسبة للاتجاهات التضخمية فان ((كينز)) يميز بين نوعين آخرين من التضخم

أ- **-التضخم الربحي** :وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب- **التضخم الداخلي** :ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الانتاج ومنها أجور العمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين ، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك وأسواق سلع الاستثمار.

3 - **حسب مدى حدة الضغط التضخمي** :يمكن تصنيف التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى عدة انواع أهمها[10]

أ- **التضخم الزاحف (التدريجي)**:التضخم الزاحف يعبر عن رغبة أصحاب رؤوس الأموال لزيادة معدل الربح في المنشآت و الهياكل الرأسمالية المتقدمة وهذ ا أسلوب الاستغلال المالي للعمال، حيث ان الزيادة في الأسعار تسمح بتخفيض قدرتهم الشرائية وتحقيق وفرات لصالح الرأسماليين ، وتكون زيادات الأسعار تتراوح غالبا بين2%، 3%.

كما ان هذا الارتفاع في الأسعار يحصل على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا[11]

ب-**التضخم الماشي**:يطلق اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار من 5-10% سنويا وهوما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة [12].

ت-**التضخم الراكض**:وهذا عندما يكون الارتفاع أكبر من 10%بكثير ويمكن ان يطلق اسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات 1973،1974،1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26%عام 1973 وبنسبة 19%سنة 1974وبنسبة تقارب % 25. .

ث- **التضخم الجامح** :يعتبر أخطر انوا ع التضخم و أشدها إضراراً أو آثاراً على الاقتصاد، ويكون عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن قد تصل إلى 50%أو 60%سنويا وأكثر.

وتزداد سرعة تداول النقود وتتوقف عن أداء وظيفتها كمستودع للقيمة ، فإذا استمر ذلك فانه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وهي حالات اقترنت بالحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادية والاجتماعي.

التضخم الدوري:يعتبر التضخم الدوري من سمات النظام الرأسمالي حيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية، وهذا التضخم يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتنعكس تأثيراته في ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل.

تضخم الطلب :هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت بحيث ينتج عن ذلك الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار ؛ فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق في ظل وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار

تضخم التكاليف:ينشأ نتيجة ارتفاع تكاليف (عوامل)الانتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة في الانتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة ، بحيث يختل التوازن ما بين ما تدره عوامل الانتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل الانتاجية من نفقات وتكاليف

التضخم المستورد :يقصد به التضخم الذي ينساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج، وقد اعتبرت مشكلة ناتجة عن تقويم العملة بأقل من سعرها الحقيقي في سوق الصرف ،ويظهر في البلدان النامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج نتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المستوردة.

التضخم الذاتي (أو التلقائي :)يحدث هذا في الدول الرأسمالية خاصة، وهو لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض انما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1957و1960،

حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتوالية بمعدلات الأسعار والأجور دون ان يكون هناك فائض الطلب في الأسواق[13]

النظريات الاقتصادية والتَّضخم

لقد سيطرت مشكلة التَّضخم المزمنة على اهتمام المفكرين الاقتصاديين فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمة أو الازمات التَّضخمية من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وما يترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد القومي[14]الاقتصاديون الكلاسيكيون ، يرجع الاقتصاديون الكلاسيكيون التَّضخم التقليدي أساساً إلى ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظراً لثبات حجم الانتاج وسرعة دوران النقود وهو نفس ما ذهبت اليه النظرية العامة لكنز، حيث تتبلور ماهية حجم التَّضخم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الانتاجية وتكون الفجوة التَّضخمية هي التعبير عن هذا الاختلال بين الطلب والعرض[15].

1. المدرسة السويدية ، اضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكميه للنقود عاملاً جديداً فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتري هذه المدرسة ان هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى التَّضخم كما ترى النظرية الكنزيه وانما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار والادخار وقد أدى استمرار التَّضخم النقدي مع وجود معدلات عالية من البطالة أو انتشار ظاهرة التَّضخم الركودي[16]

2 - مدرسة شيكاغوا أدت ظاهرة التَّضخم الركودي إلى عودة اقتصاديّ مدرسة شيكاغوا وعلى رأسهم ميلتون فريدمان إلى النظرية الكمية للنقود، حيث يرون انه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التَّضخم والبطالة ، وان التَّضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الانتاج أي ان حالة التَّضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الانتاج من كمية النقود المتداولة.

أسباب نشوء التَّضخم وآثاره:

أولا ـ أسباب التَّضخم: [17]

هناك مجموعة من المسببات قد تكون مجتمعة أو فردية هي المسؤولة عن هذا الانخفاض في القوة الشرائية منها:

1. طباعة النقود بصورة زائدة، حيث نجد أحياناً ما يقوم البنك المركزي بطباعة النقود في محاولة لزيادة الطلب في الاقتصاد وللأسف فان الزيادة في المعروض من شانها ان تؤدي إلى التَّضخم وضعف قيمة العملة في هذه الحالة ستبدأ عملية التداول في الانخفاض.
2. زيادة كمية النقود المتاحة عن كمية السلع والخدمات المعروضة.
3. وجود عجز في ميزان المدفوعات للدولة نتيجة لزيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.
4. حجم الاستثمارات الخارجية وعائداتها لكل دولة.
5. التَّضخم قد يكون مستورداً من دولة أخرى مصدرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى انه يعد تضخماً كل من العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة كمية النقود ودائماً قد يكون أحد مسبباته.

وينشأ التَّضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة منها:

أ – التضخم الناشئ بسبب زيادة التكاليف : ينشا هذا النوع من التَّضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية وغير الصناعية كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

ب – التضخم الناشئ عن الطلب :ينشأ هذا النوع من التَّضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات إذ ان ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ج – التضخم الحاصل من متغيرات كلية في مركب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ ان الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب .

ت –التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى تمارس من قبل قوى خارجية كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التَّضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة [18].

ث – زيادة الفوائد النقدية: ورجع بعض الباحثين مؤخرا إلى ان الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التَّضخم كما بيَّن ذلك (جوهان فيليب بثمان)[19]

في كتابه: (كارثة الفوائد) وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه (يزداد الازدهار في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر)[20].

ثانيا ـ آثار التضخم:

ان التَّضخم كظاهرة له من الاثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصية النقود حيث ان من أكبر أثاره فقدان النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياس للقيمة ومخزنا لها فكلما ارتفعت الأسعار وتدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين وبين البائعين والمشترين وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى البحث عن بديل لعملتهم المحلية واثار التَّضخم منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي الا انه يلاحظ ان الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا اذا كان التَّضخم في حدود ونسبه بسيطة ومعقوله أمَّا الاثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التَّضخم ومن ا

أهم هذه الآثار وأبرزها ما يلي:[21]

1. الأثار الاقتصادية

من آثار التَّضخم على الاقتصاد تدهور قيمة العملة في سوق الصرف واختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعات المحلية إلى منافسة شديده بسبب المنتجات المستوردة فينجم عن ذلك تعطيل الطاقات وزيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقلص الفائض في ميزانها التجاري كما ارتفعت فيها الأسعار بمعدل أسرع منه في اليابان ودول السوق المشتركة التي كانت النسبة الانتاجية فيها أعلى مستوى ونتج عن ذلك العجز الذي عرفته في ميزان العمليات التجارية ويمكن ايجاز أهم الآثار الاقتصادية فيما يلي:[22]

أ- التَّضخم يعمق التفاوت في توزيع الأجور والثروات

ب- اضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية كحافز على الادخار

ت- التأثير في هيكل الانتاج من حيث جذب رؤوس الأموال العامة إلى القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك على حساب الانشطة الاستثمارية مما ترتب عليه ان بعض الصناعات تعاني من عجز في الطاقة وقطاعات أخري تعاني من فائض في الطاقة

ث- الأثر الذي تركته في ميزان المدفوعات حيث يؤدي التَّضخم إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي ينشا عجز في ميزان المدفوعات

ج- تدهور القيمة الحقيقية للنقود

ح- في حالات التَّضخم تكون الأسعار في ارتفاع مستمر ومن ثم فان القوه الشرائية تكون في انخفاض وكذلك القوه الشرائية للمدفوعات.

2. الآثار الاجتماعية

التَّضخم أيضا له آثار اجتماعيه لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقه غير عادله فالمتضررون بالدرجة الأولي هم أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابته في اغلب الأحيان وتغيرها يحدث بشكل بطيء جدا وبنسبة أقل من نسبة الارتفاع للمستوى العام للأسعار كما ان المدخرين لأصول ماليه كالودائع طويلة المدي بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التَّضخم لخسائر كبيره بسبب التأكل في القيمة الحقيقية بينما تحضي المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة ويمكن ايجاز أهم الآثار الاجتماعية فيما يلي:

أ- تناقص الدخول الحقيقية لدى أصحاب الدخول الثابتة نتيجة ارتفاع الأسعار

ب- انخفاض الدخول الحقيقية لدي أصحاب المرتبات(موظفي المؤسسات)حال انخفاض مستوى الأسعار ان لم تنقطع دخولهم نتيجة لفقدانهم عملهم بحكم تدهور النشاط الاقتصادي.

ت- نجد أصحاب الأجور هم الأقل تعرضا لانخفاض القوه الشرائية لدخولهم نظراً لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية.

ث- يستفيد الافراد الذين تتجمد ثرواتهم في الأصول العينية(أراضي) عقارات ذهب ...

ج- يتضرر من التَّضخم أصحاب الأصول المالية والنقدية والسندات الحكومية وغير الحكومية وودائع التوفير.

ح- هجرة الكفاءات للخارج.

خ- انتشار الفساد والرشوة داخل أوساط المجتمع.

علاقة التضخم بعدد من المصطلحات الاقتصادية

تفسير التَّضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين الطلب والعرض تقرر انه بالنسبة لكل سلعه على حده فيتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض واذا حدث افراط في الطلب فانه ينشأ فجوة بين الطلب والعرض وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع

السعر وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً ، وعندما يستقر السعر يعني ذلك حدوث افراط في الطلب على سلعه واحدة إلى رفع سعرها ؛ لذلك فان الافراط في الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه الحالة يطلق عليها التَّضخم.

أ- العلاقة بين التَّضخم وسعر الصرف:

تعتبر أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرئيسة واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية والمعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسيه واقتصادية متعددة ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية التَّضخم ومعدلات أسعار الفائدة في السوق اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

ب- **العلاقة بين التضخم والكساد** : شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إعادة النشاط الاقتصادي، ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيداً من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدر العالم الاقتصادي (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريف لها جاء فيه ان الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصاً في الاستثمارات ومن ثم الانتاج.

ب - التَّضخم وعلاقته بالانتعاش الاقتصادي:

يرتبط الانتعاش بالارتفاع في معدلات التَّضخم مما يدعو الدولة للتدخل للحد من كمية عرض النقود التي تقود إلى ارتفاع سعر الفائدة وفي حال الركود الاقتصادي قد لا تحتاج المؤسسات لمبالغ تمويل اضافية مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة إضافة إلى ذلك تناقص معدلات التَّضخم أثناء الركود الاقتصادي وهذا يعود إلى انخفاض أسعار الفائدة ، فعلاقة الفائدة بالتَّضخم علاقه طرديه فكلما ارتفعت معدلات التَّضخم كلما زادت أسعار الفائدة في الوقت ذاته تتناقص أو تتهالك قيمة العملة إلا ان المستثمر يبحث عن ارتفاع في أسعار الفائدة لعملة تتسم بالاستقرار في قيمتها فالجمع بين أسعار فائدة مرتفع واستقرار في قيمة العملة عامل جذب وتدفق لرؤوس الأموال كما يستفيد المستثمر من أسعار الفائدة المنخفض قد يعمل على اقتراض عملة بفائدة

منخفضة ويحولها إلى عملة ذات أسعار فائدة مرتفع وبالتالي سيحصل على هامش ربح يتمثل في الفرق بين أسعار الفائدة والفرق بين قيمة العملة، حيث ان الفرق بين أسعار العملة قصير المدى وسعر الفائدة على المدى الطويل فهي انعكاسات لتوقعات التَّضخم كالعلاقة بين معدلات الفائدة طويلة المدى ومعدلات الفائدة قصيرة المدى تعرف بانها هيكل أسعار الفائدة.[23]

إجراءات الحد من التَّضخم:

يمكن الحد من التَّضخم باتخاذ السياسات المالية والنقدية التالية :

1. **السياسة الاقتصادية** وتشمل الآتي[24]

أ- تضع وزارة المالية السياسية المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي سيؤدي إلى خفض معدل التَّضخم.

ب- تقوم وزارة المالية ببيع الدين العام للجمهور وبالتالي تسحب النقود المتوفرة في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض.

ت- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها قلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

ث -خفض الانفاق الحكومي حيث يعد الانفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فان الحد من هذا الانفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد في الأسواق [25].

2 - السياسة النقدية:- [26] هي مجموعة الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق تغيير عرض النقود.

تتولي المصارف المركزية في الدول المختلفة بما فيها الدولة الليبية وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعه من الأدوات الكميه والنوعية منها:-

أولا الأدوات الكمية وتتمثل في الآتي:

1. زيادة سعر إعادة الخصم وهي النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها المصارف التجارية كخصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في الفترة الائتمانية

للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة في السوق ويُعد هذا الاجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التَّضخم .

2. دخول المصارف (البنوك المركزية)إلى أسواق بائعي الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

3. زيادة الاحتياطي القانوني حيث تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت الفترة الائتمانية لدى المصارف.

ثانيا الأدوات النوعية تتلخص هذه الطريقة في القيام بطريقة الاقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها على الائتمان المصرفي بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق وهذه السياسة فاعلة في الدول النامية بشكل أكبر مما في الدول الأخرى .

ثالثا معدلات الفائدة: غالباً ما تقترن هذه السياسة بمعلات الفائدة بمصادر التمويل المقترحة سواء أ كانت المصادر قصيرة أو متوسطة أو طويلة، إذ يخصص رأس المال في الإطار النظري للمالية ومن خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت آجال الإقراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصلة على الرواج الاقتصادي[27].

توقعات التضخم في ليبيا العام 2020م18% رغم الإصلاحات:[28]

توقع صندوق النقد العربي ارتفاع معدل التضخم السنوي خلال العام 2019م في ليبيا يصل إلى 18% والذي يبقي رهن تداعيات الظروف الداخلية في البلاد ، وفي تقابل توقعات بارتفاع نسبي لكميات الانتاج النفطي خلال العامين 2018-2019م مما سيدعم مستويات النمو الاقتصادي وأشار الصندوق في تقرير أفاق الاقتصاد العربي الصادر الى ان معدل التضخم سيسجل نموا 15% خلال العام 2019م لكنه نوه بتواصل الاتجاه التنازلي في معدل التضخم السنوي في ليبيا خلال العام نفسه الذي بدأ منذ عام 2018 بعد الاتجاه التصاعدي الذي سلكه قبل هذا التغيير، وبلغت نسبة التغير القياسي للأسعار خلال شهر يناير وفبراير الماضيين مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق نحو 4.8% ، 1.6% على الترتيب حسب صندوق النقد العربي، ورصد التقرير تراجع معدلات التضخم في أسعار المواد الغذائية والتبغ والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم

والثقافة ،لكنه أشار الى ارتفاع أسعار الملابس والسكن ومستلزماته والعناية الصحية وأرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم السنوي خصوصا في الأشهر الأخيرة الى إجراءات اتخذتها حكومة الوفاق في سبتمبر من العام 2018م في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن أهم الإجراءات حسب التقرير تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية مباشرة مما أدي بدوره الى تراجع كبير في متوسط سعر صرف الدينار الليبي، وانخفض سعر صرف الدولار في السوق الموازي الى نحو4.25 دينار في شهر فبراير 2019م مقابل 6.05 دينار في شهر سبتمبر 2018م حسبما رصد الصندوق، هذا وقال تقرير صندوق النقد العربي ان الصادرات النفطية تسهم بما لا يقل عن 95% من إجمالي الصادرات الليبية مشيرا الى ان الإيرادات النفطية تسهم في تمويل 90% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة ،مما يجعلها المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي حيث يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وانتاج وصادرات النفط الخام أضافة الى التطورات الداخلية وحسب الصندوق فقد شهدت كميات النفط في ليبيا زيادة ملحوظه العام الماضي اذ ارتفعت كميات الانتاج النفطي المسجلة عام 2017م وهو مما يساعد على دعم الانتاج في القطاع النفطي، ورغم ارتفاع مستويات الانتاج النفطي فإنها لاتزال أقل من المستويات المسجلة عام 2011م البالغة 1.6 مليون برميل يوميا، وأكد التقرير ان المؤسسة للنفط تستهدف رفع مستوى الانتاج الى 2.1 مليون برميل في اليوم وهو ما يستلزم الاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية، متوقعا ارتفاع نسبي لكميات الانتاج النفطي خلال عامي 2019-2020م خاصة في ظل إعفاء ليبيا من الالتزام بالسقف المفروض على انتاج النفط في اطار منظمة أوبك وهو ما سيدعم مستويات النمو الاقتصادي ، إضافة الى تبني حكومة الوفاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في خفض مستويات الدعم للوقود وإعادة العمل بتخصيص تحويلات الاسر بواقع 100 دينار للطفل في السنة وكذلك رفع مستوى المخصصات المتاح للفرد من النقد الأجنبي من 500 دولار الى ألف دولار في السنة ، وفرض ضريبة بواقع 183% على التعاملات بالنقد الأجنبي مما اسهم في تقليل مستويات الفارق في سعر الصرف بين السوقين الرسمية والموازية ،

علاج التَّضخم:-

يمكن للدولة ان تعالج التَّضخم باستخدام السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما حيث يختلف علاج التَّضخم باختلاف مسبباته.

ففي حالة التَّضخم الناشئ عن زيادة الطلب عن السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التَّضخم تستخدم الدولة بما يسمي بالسياسة المالية وهي الانفاق الحكومي والضرائب حيث ان المطلوب هو تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي من السلع والخدمات حيث تقوم الدولة بتخفيض الانفاق الحكومي أو فرض ضرائب أو زيادة الضريبة الحالية ويمكن تستخدم إحدى الوسيلتين أو كلاهما فعندما تقلل الحكومة من انفاقها في الميزانية فهي تخفض الانفاق الكلي في المجتمع وإذا ما صاحب ذلك زيادة الضريبة فان أثر الضريبة يقع على الأفراد ، حيث تسحب الحكومة منهم جزءا من النقود التي في أيديهم فيقل الطلب من الافراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي وبمكن للدولة أيضاً ان تستخدم السياسة النقدية حيث تخفض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الأفراد والبنوك والمؤسسات. [29]

دور البنك المركزي:-[30]

مهمة البنك المركزي تتركز أساسا في تحقيق استقرار الأسعار على المدي المتوسط والطويل دون التسبب بركود متسبب في البطالة فدوره يتلخص في تحديد الجرعة الكافية من الكتلة النقدية للحفاظ على النمو الاقتصادي مع استقرار الأسعار.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان البنك المركزي ينتهج عدة مسالك لأداء هذه المهمة وهي:-

المسلك الأول ويتم عن طريق السياسة المتحركة للكتلة النقدية والتي لا تؤثر كثيراً على الأسعار في المدى القصير.

و**المسلك الثاني** وهو سعر تداول النقد المتقلبة خلال هذه الفترة

ملخص البحث

من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تواجه دول العالم على اختلافها (التضخم النقدي الذي يتهدد اقتصاديات كثير من الدول ويزعزع استقرارها ويعيق نموها أو يربكه.

وقد رشح التضخم نظراً لتأثيره الواسع وكذلك ما يترتب عليه آثارٍ كثيرة قد تُطال جوانب عديدة من حياة الناس، سواء الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية.

ولما كان التضخم النقدي بهذه المنزلة فقد تنادى الاقتصاديون وخبراء المال والمختصون في مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية في العالم لدراسة التضخم النقدي: حقيقته وأسبابه وآثاره ووسائل معالجته.

فقد تناول جماعة من الباحثين بعض المسائل المترتبة على التضخم الاقتصادي بالدراسة والبحث حيث ان ظاهرة التضخم تعود لأسباب داخلية وخارجية وهي مرتبطة بحالة الازدهار الاقتصادي.

وتعتبر بعض الأسباب الخارجية للارتفاع في الأسعار مرشحة للاستمرار، أمَّا الأسباب الداخلية فيمكن اتخاذ السياسات الملائمة للتعامل معها ويؤثر التضخم بشكل عام على ذوي الدخل المحدود أو المنخفضة .

ويعتبر التضخم الحالي ذا وقع أكبر لتركزه في مجموعة السلع الغذائية وفي الإسكان ويُعد استمرار التضخم بالارتفاع بعد سلسلة الإجراءات والذي قد يستدعي النظر إلى سياسات أخرى مثل جدول المشاريع الانشائية لفترة أطول وتَمَّ التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج

من خلال دراسة ظاهرة التَّضخم توصلنا إلى جملة من النتائج تتلخص في الآتي:

1. ارتفاع وانخفاض معدل التَّضخم سيؤدي إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة.
2. ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من اقبال المستثمرين ورجال الاعمال على الاقتراض في حين ان انخفاضها يشجع على الاقتراض والاستثمار مما ينعكس على مضاعفة الاستثمار وتحسين قيمة العملة الوطنية.
3. تأثر سعر الصرف بمعدلات التَّضخم حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتبعا لذلك يتغير سعر الصرف.
4. ثبات أسعار الصرف في بعض الدول وهذا لا ينسجم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

التوصيات

1. تقليص حجم الانفاق الحكومي بكافة أشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الانشطة التي لا تعكس آثاراً ايجابية على الاقتصاد الوطني.
2. تفعيل دور المصارف المركزية(البنوك المركزية) في ممارسة السياسية النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.
3. تفعيل دور وزارة المالية في ممارسة السياسة المالية للتأثير في السيولة المتداولة في الأسواق أيضاً.
4. إتاحة البيانات أمَّام الباحثين عن معدلات التَّضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الرسمية والموازنة تحديدا.
5. تنشيط دور المؤسسات الانتاجية لزيادة وتحسين الأداء.

الخاتمة

تناولت موضوع التضخم الاقتصادي بالدراسة والبحث، ، وتوصلت إلى عدة نتائج. من أبرزها ما يأتي:

يعتبر التَّضخم واحداً من أهم المؤشرات للوضع الاقتصادي والمؤثرات به وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مَرَضِيَّة إلا بعد ان يتجاوز حدوده وبالعكس أيضاً يعتبر انخفاض معدلات التَّضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صِحْيَّة بالضرورة.

وان قرار واقع التَّضخم هو رهن بالظروف المرافقة له ، ومن المعروف ان التَّضخم عَرَضِي وليس مرض . فهو مؤشر قد تكون حقائقه ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فان السيطرة على التَّضخم قبل ان يصل إلى مستوى الخطورة رهن بأسبابه.

وبالرغم من تضارب التعاريف التي ثمَّ تقديمها حول ظاهرة التَّضخم إلا انها أجمعت في معظمها على انها ظاهرة تُعبر عن ارتفاع الأسعار وانخفاضها من حيث قيمة النقود مما سبب في زيادة الطلب الذي يقابله انخفاض في العرض الكلي. كما حاولت النظريات الاقتصادية تقديم تفسير حول هذه الظاهرة، حيث فسرها النقديون من خلال أسبابها فتمحورت نظرياتهم حول الجانب النقدي في حين قصرته النظريات الاقتصادية الأخرى من خلال جملة من السياسات المالية والنقدية وبواسطة عدة أساليب تهدف كلها إلى التقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساويا للعرض.

الهوامش

1 -القات : الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (معاهدة دولية لتنظيم التجارة الدولية) .

2. حسين غازي، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالى، دار الجبل، بيروت 1991 ص ،20 .

3 - (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة المعجم الوسيط ،دار الدعوة ،مادة(التضخم)،536/1.

4. سعيد هتهات، دارسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2006م، ص27.

5 .البازعي،حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة ، الانتقال الدولي للتضخم،1997م ، ص221

6. صبحي تادرس قرصية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية 1983 ، ص249

7 . حسين غازي عنابة، التضخم المالى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2006 ، ص 6

8 .عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، الدار الجامعة 2007،ص287-288.

9 . ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الشمري دار زهران للنشر ،2009م ، ص406

10 - ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2002م ، ص 81

11 - حسين غازي عنابة، مرجع سابق ، ،ص7

12 – خالد المصلح–التَّضخم النقدي في الفقه الإسلامي–دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع – السعودية ،الطبعة الاولي 2009م ص84.

13 – الأمين،1983 مبادئ الاقتصاد ،ج2، دار المعرفة/ الكويت 1983م، ص.45

14- إلبازعي.1990م ص12 مرجع سبق ذكره.

15 - العمر وحسين-تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التَّضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود 1416 هـ ص40.

16 – البازعي ،أحمد سليان مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول 1997م.ص91

17. حسين بن هني، اقتصاديات النقود والبنوك)الأسس المبادئ(، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2002، ص163 .

18 - حسين غازي عنابة، التضخم المالى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م ،ص103.106.

19. محمد المبروك أبو زبد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، إترابك للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، 2005 ، ص3

20 . مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر،2000 ، ص82ـ83 .

21 – موسوعة ويكيبيديا "النسخة العربية"نشرت في 21 سبتمبر 2010م.ص2.

22 - محمد حسن سعيد الزهراني التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في اقتصاد إسلامي: ، جامعة أم القرى، كلية الشريعة/ قسم الدراسات العلا الشرعية،1989م، ص147.

23 –البازعي ،احمد سليمان ،مجلة الإدارة العامة ،الانتقاد الدولي للتضخم العدد الأول /1997م ص188 .

24 -محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية قياسية، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص19

25– مريم ماطي، استقلالية البنوك وأثرها في فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2009. ص40

26- عبدالرحمن أميني جريدة الوسط، الجزائر، 20 سبتمبر 2019

27 . مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2007م، ص78

28 - مريم ماطي، استقلالية البنوك وأثرها في فعالية السياسة النقدية، مرجع سابق،1

المراجع

1. (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة المعجم الوسيط ،دار الدعوة .
2. الأمين ذياب، عبد الوهاب زكريا عبد المجيد-مبادي الاقتصاد، الجزء الثاني-الاقتصاد الكلي دار المعرفة الكويت 1983
3. حسين بن هني، اقتصاديات النقود والبنوك)الأسس المبادئ(، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2002
4. حسين غازي، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجبل، بيروت 1991.
5. خالد المصلح-التَّضخم النقدي في الفقه الإسلامي-دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع –السعودية ،الطبعة الأولي 2009م
6. سعيد هتهات، دارسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2006م.
7. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية1983 .
8. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2002م .
9. عبدالرحمن أميني جريدة الوسط، الجزائر، 20 سبتمبر 2019
10. العمر حسين-تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التَّضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود 1416 هـ
11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، الدار الجامعة 2007،ص287-288.
12. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الشمري دار زهران للنشر 2009،م
13. محمد المبروك أبو زبد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، 2005 ،
14. محمد حسن سعيد الزهراني التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في اقتصاد إسلامي: ، جامعة أم القرى، كلية الشريعة/ قسم الدراسات العليا الشرعية،1989م

15. مجدي عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2007م
16. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر،2000
17. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر،2009م ،ص406
18. مريم ماطي، استقلالية البنوك وأثرها في فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2009.
19. البازعي ،أحمد سليان مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول 1997م.